ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Economic Disputes among the United States of America, Britain and France 1793–1807 AD.

Ahmed Mahmood Alaw Al-Samarraie

Samarra University/College of Arts

Idris Names Daham Al Douri

Samarra University/College of Arts

Nour Kamel Abboud

University of Baghdad/Ibn Rushd College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* :nour.k@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

***Keywords*:**
French Revolution
Europe
Britain
France
Economy

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study discusses the economic disputes that broke out between the US, France, and Britain from 1793 to 1807. The US declared a complete blockade on its ports for internal and international shipping in 1807. Britain's forceful approach was to get the US to back its war operations; this went against the US's policy of positive neutrality, which sought to guarantee the freedom of movement of its commerce fleet. Though it violated American neutrality and failed to satisfy Britain's ambitions, the program ultimately exerted total control over the American merchant fleet's economic operations. In light of these threats, the United States government responded on December 21, 1807, by enacting a blanket ban.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.7.2025.03

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

النزاعات الاقتصادية بين الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ١٧٩٣–١٨٠٧م

أحمد محمود علو السامرائي / جامعة سامراء/ كلية الآداب

إدريس نامس دحام الدوري/ جامعة سامراء/ كلية الآداب

نور كامل عبود/ جامعة بغداد/ كلية التربية إبن رشد للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

قَوضت حروب الثورة الفرنسية التي بدأت في شباط ١٧٩٣م الاستقرار في أُوربا وأُطلق عليها في بعض الأحيان الحرب العظمى، التي استمرت حتى حزيران ١٨١٥م، فمن الناحية التاريخية تعد تلك الحروب امتدادًا للصراع الفرنسي– البريطاني الذي بدأ في عام ١٦٨٩م، إذ كان الصراع يحمل في الكثير من الأحيان أهدافًا اقتصادية بحتة مثل الصراع على المستعمرات في العالم الجديد، فكانت الولايات المُتحدة الأمريكية محورًا للتنافس بين الدولتين، فعلى الرغم من حداثة استقلالها إلا أنها وجدت نفسها طرفًا في صراع فرض عليها انتهاج سياسة النأي بالنفس أو الحياد، لئلا يتعرض استقلالها للخطر كونها دولة ضعيفة لا تمتلك مقومات الدفاع عن النفس أمام قوى عظمى مثل بريطانيا وفرنسا.

تناولنا في هذا البحث النزاعات الاقتصادية بين كل من الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للمدة بين عامي ١٧٩٣–١٨٠٧م، إذ مثّل التاريخ الأول بداية الحروب النابليونية، والثاني اعلان الولايات المُتحدة الأمريكية الحظر الكامل على موانئها أمام حركة الملاحة الداخلية والخارجية، فكانت البداية مع سياسة الحياد الايجابي للولايات المُتحدة الأمريكية التي حاولت بوساطتها ضمان حرية حركة أُسطولها التجاري، الذي اصطدم لاحقًا بسياسة الاكراه التي اتبعتها بريطانيا لإجبار الولايات المُتحدة الأمريكية على الوقوف إلى جانبها وتلبية متطلبات مجهودها الحربي، إلا أنّ تلك السياسة لم تلبِ طموح بريطانيا فقامت بعد ذلك بانتهاك متعمد للحياد الأمريكي، إذ سيطرت بوساطته بالكامل على العمليات التجارية للأُسطول التجاري الأمريكي، فكان ردّة الفعل الأمريكية على تلك الاستفزازات بأن فرضت حظرًا كاملًا دخل حيز التطبيق في ٢١ كانون الأول ١٨٠٧م.

الكلمات المفتاحية: الثورة الفرنسية، أُوربا، بريطانيا، فرنسا، الاقتصاد، النزاعات الاقتصادية.

المقدمة:

كانت الولايات المُتحدة الأمريكية في أثناء الثورة الفرنسية والحروب النابليونية الدولة المحايدة الأكثر أهميةً وذلك بسبب تجارتها الواسعة، ولأجل الحفاظ على حيادها ووضعها كدولة مستقلة مارست سياسة خارجية معتدلة منذ عام ١٧٩٣م، وعلى الرغم من محافظتها على هذا الوضع حتى اعلان الحرب على بريطانيا في عام ١٨١٢م، وجدت الولايات المُتحدة الأمريكية نفسها امام صعوبات متزايدة للبقاء بعيدًا عن الحروب الأُوربية ولاسيما الحروب النابليونية، فقد تبنت بحرية الدولتين المتحاربتين سياسات خُصصت لاستعمال تجارة الولايات المُتحدة الأمريكية كأداة في الصراع العالمي الواسع ضد بعضهما بعضًا، إلا إن الأمريكيين أرادوا البقاء محايدين، بسبب ضعفهم كجمهورية جديدة، ولأجل حماية تجارتهم، وعلى الرغم من ذلك فقد جعلت هذه التجارة الولايات المُتحدة الأمريكية أمام مُهمة صعبة جدًا بسبب حجمها، وازدهارها، وربحيتها، إلا أنَّ المأزق العسكري في أُوربا وكثافة النزاعات الاقتصادية بين

بريطانيا وفرنسا، فضلًا عن استمرار عدم احترام حقوق الحياد الأمريكي، أدى إلى فرض العقوبات الاقتصادية من الولايات المُتحدة الأمريكية ضد بريطانيا بين عامي ١٨٠٦–١٨١٢م، وقد تم فرض العقوبات على بريطانيا في أشكال عدة ولحقب مختلفة، في محاولة منها لجعل بريطانيا تغير سياستها، وذلك بالتسبب بأكثر ضرر للاقتصاد البريطاني وبحلول عام ١٨١٢م، لم يلمس الأمريكيون أي تغيير سياسي، الأمر الذي قادهم إلى التخلي عن حيادهم لصالح المواجهة العسكرية للمحافظة على حقوقهم كدولة مستقلة، بما فيها حقوق الحياد وحرية التجارة في أعالي البحار.

سياسة الحياد الإيجابي:

إنَّ سياسة الإكراه الاقتصادي[١]، كما صاغها ونفذها كل من توماس جيفرسون **" Thomas Jefferson"** وجيمس ماديسون **"James Madison "**، كانت نتيجةً لعجز الدولة عن دعم حقوقها وحماية تجارتها من التقييدات المفروضة عليها من القوى البحرية البريطانية والفرنسية، وعلى الرغم من أنَّ الولايات المُتحدة الأمريكية حصلت على سيادتها وتكاملها واستقلالها في عام ١٧٨٣م، إلا أنَّ تلك السيادة لم تكن مضمونة، فعلى الرغم من بُعدها عن أُوربا كانت الولايات المُتحدة ضعيفة ومكشوفة في القارة التي تمتلك فيها بريطانيا وإسبانيا أملاكًا واسعة، فضلًا عن أنها كانت الجمهورية الديمقراطية الوحيدة تقريبًا في عالم من الملكيات العدوانية، فقد كانت تفتقر للثروة وحكومة قوية وقوات عسكرية ضرورية للمحافظة على أمنها، وبالتالي فإنّ المحافظة على الحرية الأمريكية تعني الحياد في الحروب الأُوربية، لأن الولايات المُتحدة مكشوفة لطموحات الدول الكبرى، ويتطلب هذا الحياد، والذي أُعلن في عام ١٧٩٣م، جهودًا دبلوماسية ثابتة للمحافظة عليه (Beschloss, 2003, P.49).

جلب النمو الواسع للتجارة البحرية الأمريكية، التي أصبحت مزدهرة بصورة متزايدة بعد اندلاع الحرب الأُوربية، كلًا من الثروة والمشاكل، إذ أتت الثروة من فوائد التجارة المحايدة, بسبب ازدياد الطلب على المنتجات وخدمات السفن الأمريكية، ومن حرية الحركة النسبية الممنوحة للمحايدين، وأيضًا من عدم مقدرة الأطراف المتحاربة على التجارة الاعتيادية أو استعمال سفنها، وشكلت هذه التجارة ثروة حيوية لجزء من الاقتصاد الأمريكي، إلا أنَّ جني الأرباح لا يمكن أنْ يكون مُنفصلًا عن مشاكل حقوق الحياد، إذ إنّ رغبة فرنسا وبريطانيا في استعمال السفن الأمريكية لمصلحتها الخاصة، والطبيعة غير المحددة للقوانين الدولية لحقوق الحياد في البحار كانت السبب الرئيس للمشاكل، وبالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا، فإنّ الولايات المُتحدة الأمريكية تُعد دولة ضعيفة تمتلك تجارة قيمة واسطولًا تجاريًا كبيرًا يقف على الحياد، ينبغي أنْ يحترم فقط عندما لا يحد من المجهود الحربي لجانب أو لآخر، ولذلك وظف الأمريكيون شهرتهم التجارية لكلا الطرفين المتحاربين، إلا أنَّ أيًا من الجانبين لم يمنح الأمريكيين الاحترام الذي يطلبونه لحيادهم. ولذلك شعرت الولايات المُتحدة بأن حقوقها مهضومة واستقلالها كجمهورية في خطر،

ومن هنا يمكن فقط للدبلوماسية الذكية والحذرة أنْ تخفف من وضعها الحرج (Ward, I922, PP.312-313).

سنتتبع في هذا البحث أسباب ظهور هذا الوضع بتحليل النقص في القانون الدولي، والوضع الخاص للولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، مع أنّ تطور عقيدة القوة البحرية عمومًا كان جُزءًا أساسًا لتنامي السيادة البحرية البريطانية في القرن الثامن عشر، إذ إنَّ العقيدة البحرية للقوى العظمى تعتقد بالاستعمال المُطلق للقوة لتحقيق الأهداف المتعددة للحرب وهي: هزيمة وتدمير أُسطول العدو، لدعم القوات العسكرية والحلفاء في أُوربا، وحماية السفن البريطانية وتدمير تجارة العدو، وهذا ما فعلته بريطانيا تحديدًا، فقد وظفت قوتها البحرية –**إلى أقصى حدّ**– لأجل تحقيق تلك الأهداف ولم تأخذ بنظر الاعتبار أي محاولة لتحديد قوتها، مثل: الامتثال للقانون الدولي، وبالتزامن مع تصاعد القوة البحرية البريطانية، كان القانون الدولي يتطور للتكيف مع احتياجات النزاعات البحرية المتكررة بين الدول الأُوربية الرئيسة، وعلى الرغم من ذلك وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن هذا القانون أكثر من مجموعة أُسس خاضعة لتفسيرات متناقضة، فقد مدد قانون التجارة حقوق كل من الأطراف المُتحاربة والمحايدة، بهدف حماية حقوق الأخير بفرض بعض التقييدات على ممارسات القوات البحرية للبلدان المتحاربة، ونتيجةً لغموض القانون وعدم وجود اتفاق عام على الكثير من بنوده، ظهر تفسيران عامان للقانون كانا موجودين بحلول نهاية القرن الثامن عشر، إذ تم تبني التفسير الصارم للقانون الذي كان مفضلًا ومقبولًا من المحايدين الفعليين أو المحتملين، ومن قبل القوى البحرية الضعيفة، وهذا يشمل بطبيعة الحال الولايات المُتحدة الأمريكية، أما القوى البحرية القوية مثل بريطانيا العظمى فقد فضلت واستعملت التفسير الذي يفرض أقل تقييد على استعمال القوة البحرية، حتى إذا تطلب ذلك انكار حقوق الحياد التي يطالب بها المحايدون، وعلى الرغم من أنّ فرنسا كانت قوة بحرية أساسية حتى معركة الطرف الأغر[٢] **(ترفلغار)** في عام ١٨٠٥م، إلا أنّ موقفها اختلف بين نقيضين مختلفين، الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد كانت فرنسا تنظر بانتهازية أكثر وتعتمد نسبيًا على تعزيز القوتين البحريتين لفرنسا وبريطانيا، ولاسيما مع تقلص القوة البحرية الفرنسية .(Ward, 1922, PP. 357–359)

إن ضُعف التوافق على فقرات القانون الدولي كان السبب الأكثر حَسمًا في النزاع الذي أُثير بين الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا، والذي لم يكن فقط على الحقوق القانونية لكلتا الدولتين، بل أيضًا على التصرفات التي كانت تمارسها القوى البحرية، وكان أساس الخلاف هو حق الولايات المُتحدة الأمريكية المحايدة بالتجارة مع أعداء بريطانيا، ومن جانبٍ آخر، حق بريطانيا تدمير تجارة أعدائها أي: فرنسا وحلفائها، ولذلك كانت الأساليب بدلًا من الحق القانوني هي موضوع العلاقة مع الولايات المُتحدة الأمريكية، وفي ظل غياب أُسس التوافق القانوني لعمل القوى البحرية تفاقمت العلاقات الانجلو–أمريكية، وجعلت الحل البحري للاختلافات بين البلدين صعبًا جدًا، وتكمن الاختلافات العامة في تفسير

الحقوق الخاصة لكل منهما بموجب القانون الدولي ولاسيما في المناقشات التي أُثيرت بعد اندلاع الحرب في أُوربا عام ١٧٩٣م (Ward, 1922, P. 367) .

إنّ استعمال بريطانيا للقوة البحرية للحد من هيمنة التجارة الأمريكية كان المصدر الأكثر اثارة للمشكلات في السنوات الأُولى من عمر الحرب الأُوربية، فقد وظفت بريطانيا قوتها البحرية في تسعينيات القرن الثامن عشر، لتدمير تجارة فرنسا **(ولاحقًا إسبانيا)** مع الأملاك الفرنسية عبر البحار ولمنع السفن المحايدة من أخذ مكان السفن الفرنسية في هذه التجارة، ولم تكن التجارة المباشرة بين الطرف المحايد مثل الولايات المُتحدة الأمريكية، وفرنسا محرمة لكنها خاضعة للتقيدات الصارمة التي انتجت المعارضة داخل الأروقة السياسية في الولايات المُتحدة الأمريكية، إذ لم تتوافق بريطانيا والولايات المُتحدة على مسائل مثل: التهريب، وحق السفن الحربية للدول المتحاربة في ايقاف وتفتيش السفن المحايدة، ومنح علم الدولة المحايدة الحماية للأشخاص المعادين وممتلكاتهم (Marcus, 1961, P. 494).

ولأجل التخفيف من حدة التوتر في العلاقة مع الولايات المُتحدة الأمريكية، اعترفت بريطانيا بحق السفن المحايدة بالتجارة مع فرنسا، شريطة أن تجري تلك التجارة بين موانئ الدولة المحايدة وفرنسا وحدها، وألّا تتضمن تلك التجارة التهريب، وهذا سيمكّن السفن الأمريكية من التجارة بين الولايات المُتحدة الأمريكية وفرنسا لكن لا يمكنها المشاركة في تجارة على نطاق واسع بين فرنسا وبقية دول العالم، وهذا بالنسبة إلى بريطانيا، سيمنع فرنسا من الحصول على الفوائد من السفن المحايدة لإبطال الحصار المفروض من البحرية الفرنسية (Marcus, 1961, P.497).

طلبت بريطانيا أيضًا ولأجل الموافقة على هذه التجارة المباشرة، بحق السيطرة عليها كثمن لهذا الامتياز، ولاسيما أنّ بريطانيا ترغب بتنظيم تلك التجارة بتفسيرها الخاص للتهريب، فوافقت الأطراف المعنية على ذلك، بالاستناد إلى تعريف التهريب بموجب القانون الدولي، الذي يشمل الأسلحة والتجهيزات الأُخرى ذات القيمة العسكرية المباشرة للعدو، وعلى هذا الأساس كان لبريطانيا الحق القانوني باستعمال قوتها البحرية لمنع فرنسا من تسلم تلك الشحنات، حتى إذا كانت محمولة على سفن محايدة، وعلى الرغم من كل ذلك حاولت بريطانيا توسيع مجال تعريف السلع المُهربة لتشمل المعدات البحرية والمواد الغذائية أيضًا، فضلًا عن مطالبتها بتنظيم التجارة المحايدة بفرض الحصار، واستعمالها للسفن الحربية لإيقاف وتفتيش السفن التجارية المحايدة، وبالفعل مارست بريطانيا هذا على نطاق واسع بوساطة بحريتها وأدى ذلك إلى المزيد من الاعتراضات من الولايات المُتحدة الأمريكية، التي تستند في موقفها هذا على نقطتين هما: تقييد تعريف التهريب، ومنح الحماية لكل الشحنات الأُخرى لفرنسا بوساطة علم الحياد الأمريكي، إذ إنّ الولايات المُتحدة الأمريكية كانت تَعد تلك الممارسات البريطانية اهانة لسيادتها. (Mahan, 1898, P.123).

كان القانون الدولي غير واضح حول نماذج الحصار الذي يمكن أنْ تتبناه الدول المتحاربة، فقد كان هناك نموذجان من الحصار كانت تستعملها بريطانيا: حصار مفتوح وحصار مغلق، وكان الأخير مقبولًا لدى الولايات المُتحدة الأمريكية بموجب التعليمات الصارمة للقانون، ويعرف الحصار المغلق، بأنه اغلاق كامل لموانئ العدو عن طريق الوجود المادي للسفن الحربية المحاصرة خارجها، وبالتالي تمنع ماديًا تدفق الشحنات من والى الميناء، إلا أنَّ الحصار الكامل للسواحل الفرنسية على هذا النطاق يتجاوز حتى قدرة البحرية البريطانية، التي ترغب بتحقيق تأثيرات الحصار المغلق، لكنها تفتقر إلى الوسائل لتحقيق ذلك، ولأجله فرضت حصارًا مفتوحًا أو ورقيًا[٣]، الذي بوساطته تمنع السفن من دخول كل الموانئ الفرنسية، إذ تعترض فيه الدوريات كل السفن المتجهة إلى فرنسا، وغالبًا ما يكون قبل وصولها بمدة طويلة وعلى مقربة من الموانئ الفرنسية، وهذا يرضي بريطانيا نسبيًا، كون هذا النموذج من الحصار المفتوح يطابق القانون الدولي من وجهة نظرها، لأنّ بريطانيا لديها قدرة قوية على تكرار دورياتها في اعتراض السفن، ولذلك فإنّ هذا الحصار من وجهة نظرها يكون مؤثرًا، وعدّت الولايات المُتحدة الأمريكية هذا الموقف بأنه عُذر يبرر لبريطانيا انتهاك الحقوق الأمريكية بتفتيش سفنها التجارية(Mahan, 1898, P.345)

كانت تلك القضية قد أُثيرت في بدايات صراع فيما يعرف بالحروب الهندية– الفرنسية[٤] ١٧٥٤–١٧٦٣م في الولايات المُتحدة الأمريكية، ولأجل مواجهة ذلك أعلنت بريطانيا "**قاعدة ١٧٥٦**" التي بموجبها لن تتاجر بريطانيا مع البلدان المحايدة التي تتاجر مع العدو، إذ تحتكر كالمعتاد كل التجارة الاعتيادية في وقت السلم ولا يمكن فتحها للمحايدين في وقت الحرب، وأنّ غياب هيمنة المحايدين على التجارة في الحروب السابقة قاد بالتالي إلى "**العقيدة البريطانية**" التي تتعلق بالتجارة المحايدة على سواحل الدول في وقت الحرب، فقد كانت تجارة المستعمرات مربحة كونها توفر التجهيزات الأساسية من السلع الاستوائية، مثل: السكر، فضلًا عن ذلك كان لدى الولايات المُتحدة الأمريكية بحرية تجارية كبيرة وصنف من التجار الطموحين، إذ سمح الاغلاق الجغرافي للمستعمرات الأساسية الفرنسية والإسبانية في الكاريبي وأمريكا الجنوبية، فضلًا عن اندلاع حرب عام ١٧٩٣م[٥]، لقطاع عريض من الأمريكيين بالدخول إلى المستعمرات للتجارة التي ردت عليها بريطانيا بإصدار أوامر صارمة في مرسوم ملكي ١٧٩٣–١٧٩٤م هدد مصادر التجارة الفرنسية، ولم توافق الإدارة الأمريكية على "**قاعدة ١٧٥٦**" وحاولت تجاوزها نسبيًا عن طريق التجارة المباشرة بين تلك المستعمرات وأُوربا، وبتصدير منتجات المستعمرات بوساطة الموانئ الأمريكية وبالسفن الأمريكية، وبموجب مفهوم "**كسر الرحلة**"، الذي يعني بأن سلع المستعمرات الفرنسية ستكون محايدة إذا تم انزالها في الموانئ الأمريكية ومن ثم اعادة شحنها منه Johnson and (Richardson, 1806, P.68).

كانت تجارة المستعمرات مصدرًا مهمًا لاستياء كلّ الجانبين البريطاني والفرنسي للمدة من عام ١٧٩٣م حتى اصدار المرسوم الملكي عام ١٨٠٧م، الذي صاغ سياسة الحرب التجارية بسبب الحروب

النابليونية، ولم يكن ذلك الاستياء بسبب أنّ تجارة المستعمرات تدخل ضمن تفسيرات القانون الدولي والحاجات الاستراتيجية، لكن بسبب الجشع والحسد والمصالح الاقتصادية الخاصة، إذ جعلت قيمة هذه التجارة التي تسجل تقريبًا الثلث من اجمالي الصادرات الأمريكية بين عامي ١٧٩٠–١٨١٤م، التجار الأمريكيين مترددين جدًا في التخلي عنها، وجعل ازدهار التجارة والتنافس القوي جزر الأنديز البريطانية تضغط على الحكومة البريطانية لجعلها تنظر بعين الريبة إلى التحايل على الحصار البريطاني، وبسبب ضغط الأمريكيين بعد عام ١٧٩٤م، وانعكاسات حادثة "**ايسكس**"[٦]، وضعت بريطانيا تقييدات على التجارة الأمريكية، إلا أنّ تلك التقييدات تم تخفيفها عمليًا في أثناء سنوات الحرب مع فرنسا، لكن الخلافات استمرت بسبب تأثيرات الاجراءات البحرية البريطانية على حقوق الملكية الأمريكية وهو ما عدّته الولايات المُتحدة الأمريكية تدخلًا غير مبرر في حريات شعبها، وفي المقابل، احتاجت البحرية البريطانية إلى السفن والبحارة لأجل زيادة أعدادها عندما أصبحت الحرب ضد فرنسا أكثر صعوبة، وعلى الرغم من انتصار بريطانيا في معركة الطرف الأغر في عام ١٨٠٥م، إلا أنّ حاجة بريطانيا للتعويض لازالت قائمة، إذ كان لابد من تعويض القوة البحرية عن الخسائر وهدر القوى البشرية واستبدالها، وكان معظم المجندين الذين خدموا في البحرية البريطانية في ظروف قاسية قد جاءوا من مكاتب التجنيد ومن البحارة المستائين من العمل على السفن التجارية البريطانية، ولذلك دعاهم هذا الوضع الصعب إلى الفرار، بسبب الخوف من السخرة أو الإكراه على العمل، فضلًا عن الأُجور العالية مقابل العمل في الأُسطول التجاري الأمريكي، لذا تدفق رجال البحرية البريطانية للعمل على متن سُفن الشَحن الأمريكية .(Mahan, 1898, PP.162–168)

سياسة الإكراه البريطانية:

كان القانون الدولي عاجزًا عن تعريف المواطنة، كون أنّ نسبة مئوية كبيرة من مواطني الولايات المُتحدة الأمريكية أُصولهم بريطانية، وقد نظرت الإدارة الأمريكية إلى أنّ ولاء المهاجرين الذي أصبحوا مواطنين أمريكيين، هو للولايات المُتحدة الأمريكية، ولذلك فإنهم قطعوا كل الروابط القانونية وانتماءاتهم مع بلدهم الأُم، إلا أنّ تلك النظرة كانت غير مقبولة من قبل الحكومة البريطانية التي ادعت بأن المواطنين البريطانيين لا يمكنهم انكار انتمائهم إلى التاج البريطاني، على الرغم من اقامتهم في الولايات المُتحدة الأمريكية، أو عملهم على ظهر السفن الأمريكية فإنّ هذا لا يعطيهم الحماية من واجباتهم تجاه التاج البريطاني، وفي المقابل حاولت الولايات المُتحدة الأمريكية ترسيخ سيادتها، وضم مواطني الكثير من الأُصول المهاجرة إليها، فقد كانت الولايات المُتحدة الأمريكية عازمة على معارضة العقيدة البريطانية وممارستها سياسة الإكراه الذي يعده الأمريكيون خرقًا فاضحًا للسيادة، فظهرت مصاعب قانونية في ظل غياب الدليل القانوني، للتمييز بين الأمريكيين والبريطانيين ولاسيما أنَّ استقلال الولايات المُتحدة الأمريكية كان حديثًا ومن الصعب ظهور جنسية أمريكية تتمتع بمزايا قانونية تميزها عن باقي جنسيات الدول

الأُخرى، وبررت بريطانيا موقفها بالإشارة إلى ضعف دليل المواطنة الأمريكية الذي تذرعت به، وذلك للمحافظة على قوتها البحرية لمقاتلة فرنسا، التي تعدها خطرًا عليها وعلى الولايات المُتحدة الأمريكية أيضًا (جوردون، ٢٠٠٨، ص١١١-١١٢).

كانت تجارة المستعمرات أكثر انغلاقًا وقاد دخول الأمريكيين في البداية إلى تجارة الأنديز الغربي الفرنسية إلى اصدار بريطانيا أوامر صارمة حاصرت بوساطتها البحرية البريطانية المستعمرات الفرنسية في جزر الهند الغربية وصادرت ما يقارب الـ (٣٠٠) سفينة أمريكية في المدة الواقعة بين تموز ١٧٩٣م وكانون الثاني ١٧٩٤م، فقاد أُسلوب البحرية البريطانية في تنفيذ الحصار إلى المطالبة بتشريع قانون ضد بريطانيا، إذ مرر الكونجرس الأمريكي في آذار ١٧٩٤م قانون حظر لشهر واحد على الشحن الأجنبي الذي تم تمديده لاحقًا لشهر آخر، الأمر الذي هدد بردّ فعل جدّي من قبل بريطانيا، إلا أنّ الكسندر هاملتون تمكن من تهدئة الأمريكيين بتعيين جون جاي **"John Jay"** وزيرًا لدى بريطانيا، فتمكن الأخير من توقيع معاهدة جاي **"Jay Treaty"** في تشرين الثاني ١٧٩٤م التي تم بموجبها حل الكثير من نقاط الخلاف بين البلدين، وقد قادت تلك المعاهدة إلى تهدئة مخاوف السياسيين البريطانيين، وبعد ذلك تحملت بريطانيا العظمى مشاركة التجار الأمريكيين بحمل تجارة المستعمرات الفرنسية والإسبانية، شريطة أنْ تطابق قانون "**كسر الرحلة**"، ويذكر أنّ هذا الموقف تمّ تطبيقه على سفينة الشحن الأمريكية "**بولي**" التي احتجزتها البحرية البريطانية عام ١٨٠٠م، إلا أنّ المحاكم البريطانية وجدت بأنّ السفينة لم تنتهك قاعدة كسر الرحلة وقد سُميت هذه القضية فيما بعد بقضية بولي، وكانت لهذه التهدئة تأثيرات مهمة على الرأي العام الأمريكي، إذ شجع التسامح الذي أبدته بريطانيا عموم الأمريكيين على الانخراط في تجارة المستعمرات، التي ولدت ثروة كبيرة للتجار الأمريكيين، ففي عام ١٧٩٠م بلغت الصادرات الأمريكية إلى أمريكا اللاتينية (٦.٣) مليون دولار أمريكي، وبحلول عام ١٨٠٠م بلغت (٢٣.٣) مليون دولار أمريكي، وكانت معظم تلك الصادرات تتضمن المواد الغذائية التي كانت تطلبها كل مستعمرات الهند الغربية، وتم اعادة تصدير بعض المنتجات البريطانية، وتُعد تجارة اعادة التصدير الأمريكية من سلع المستعمرات إلى أُوربا الأكثر أهمية، فقد كان لدى الأمريكيين حصة مالية في هذه التجارة ويتوقع لها المزيد من النمو في ظل التسامح البريطاني، إلا أنّ ذلك لم يدم مع تحول السياسة البريطانية في عام ١٨٠٥م، فقد ادعت بريطانيا بأنّ تسامحها قد قوّض الوضع الأخلاقي والقانوني لـ"**قاعدة ١٧٥٦**"، لكن الحقيقة أنّ البريطانيين كانوا ينظرون بعين الحسد إلى نمو التجارة الأمريكية، فشعر الأمريكيون بالإحباط مع تنامي حسد بريطانيا لنجاحهم، ويُعد هذا السبب الحقيقي لتحول السياسة البريطانية عام ١٨٠٥ (Franck, 1981, p.138).

أعطى نجاح الأمريكيين في تجارة المستعمرات دافعًا لمؤسسة سفن الشحن البريطانية والمصالح الهندية للمطالبة بإعادة فرض "**قاعدة ١٧٥٦**"، وكان أصحاب السفن البريطانيين لا يخافون فقط

من خسارتهم تجارة المستعمرات لصالح الأمريكيين، لكن أيضًا التجارة مع أُوربا نفسها، وكانت هذه التجارة تجري في أيدي أصحاب السفن الأمريكيين, كون أنّ سفنهم أكثر اقتصادية في العمل على الرغم من كلفة العمال العالية، فضلًا عن أنّ أساطيل سفن الشحن الأمريكية أقامت محطات على طرق تجارة شمال الأطلسي، وعلى إثر ذلك طالبت الحكومة البريطانية بتقييد كل عمليات النمو الأمريكية باستعمال القوة البحرية واعادة اصلاح التوازن لصالح أصحاب السفن البريطانيين، وعدّت بريطانيا أنّ القوة هي الوسيلة الأقوى لتقييد النمو الأمريكي واعادة اصلاح التوازن لصالحها، فضلًا عن أنّها كانت تنظر إلى القوة البحرية على أنّها الأداة المناسبة للتغلب على عدم كفاءة اقتصادهم الخاص، وكانت القوة الأكثر تأثيرًا في ذلك هي مجموعات الضغط في لندن المتمثلة بـ "**مصلحة الأنديز الغربي**" التي تضم التجار ومالكي مزارع السكر الذين يعيشون في بريطانيا، وكان دخول الأمريكيين في تجارة الهند الغربية قد مكن الجزر الفرنسية والإسبانية من تصدير بضائعها إلى أُوربا لمنافسة المنتجات الرديئة القادمة من جزر الهند الغربية البريطانية (Stephen 1805, P.8) .

إنّ اغلاق بريطانيا التجارة مع منافسيها في الوقت الذي أُتخم فيه العالم بالسكر سيساعد تجارة الهند الغربية ويمكنها من تجاوز عدم كفاءتها، ولذلك فإنّ "**مصلحة الهند الغربية**" دعمت أيضًا العودة إلى "**قاعدة ١٧٥٦**"، وتناست بأنّ المستوطنين ينتجون فعلًا السكر في المستعمرات ويعتمدون بصورة كلية على التجهيزات الغذائية من الولايات المُتحدة الأمريكية وأنّهم سيتعرضون للضرر من أيّ ردّ فعل أمريكي، وعلى الرغم من ذلك فإنّ ذوي المصالح الخاصة البريطانيين اجتمعوا لخلق مجموعة ضغط قوية لمطالبة حكومتهم بأنْ تستعمل قوتها البحرية لتقييد التجارة الأمريكية لصالحها، فقام أحد اعضاء مصلحة الهند الغربية وهو جيمس ستيفن "**James Stephen**" بتأليف كُتيب عام ١٨٠٥م، تحت عنوان: **War in Disguise** "**الحرب المقنعة**" الذي عبّر فيه عن آرائه ومقترحاته لتحديد التجارة الأمريكية (Stephen, 1805, P.11) .

رأى جيمس ستيفن في كُتيبه بأنّ الأنشطة التجارية الأمريكية تُساعد فرنسا إلى حَدٍ كبير بجلبها للتجهيزات والمال إلى فرنسا وحماية سفن الشحن الفرنسية من الهجمات البريطانية، وأنّ مُشاركة الأمريكيين في تجارة المستعمرات، التي يتم غلقها في وجوههم في وقت السلم، ستكون تجارة غير محايدة، لأنها ستتوقف في نهاية الحرب، ولذلك فإنّ المشاركين في تلك التجارة لا يمكنهم المطالبة بالحماية كمحايدين، وبالتماشي مع فكرة "**كسر الرحلة**" فإنّ الأمريكيين سيعترفون في النهاية، ويمتثلون لـ "**قاعدة ١٧٥٦**"، ولا يمكنهم الاعتراض إذا تم فرض القاعدة بالقوة، ولم يطالب جيمس ستيفن بتحريم التجارة بالكامل، لكنه فضل بدلًا من ذلك استمرار العمل بالأنظمة البريطانية الصارمة والتفتيش، وبذلك سيتمكن البريطانيون من السيطرة على الموانئ الأُوربية، ورفض مخاوف توجيه الإهانة إلى الولايات المُتحدة الأمريكية بفرض هذه السيطرة، ورأى أيضًا بأنّ النزاع أفضل من أي تضحية بالحقوق البحرية البريطانية،

وإلى جانب ذلك، سيمنع الطلب الأمريكي على السلع البريطانية الولايات المُتحدة الأمريكية من اتخاذ هذا النزاع قاعدة إلى حد بعيد، وصحح تفسيره لردّ فعل التجار الأمريكيين لكنه نسي موقف الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون **"Thomas Jefferson"** وتبلور عمل جيمس ستيفن بوجهة نظر "**المصالح**" لذلك كان لديه بعض التأثير على الحكومة (Stephen, 1805, P.12).

بدأت السياسة البريطانية تحت الضغط المحلي وبسبب متطلبات الحرب تتغير حتى قبل معركة الطرف الأغر واصدار كتيب جيمس ستيفن، وبدأت انعكاسات السياسة البريطانية مع انعكاسات قرار "**بولي**" في أيار عام ١٨٠٥م، وقررت المحكمة بأنه إذا ما استمرت التجارة من المستعمرات الخارجية في الأنديز الغربي بوساطة الموانئ الأمريكية إلى أُوربا تحت قاعدة "**الرحلة المستمرة**" فإنّ ذلك يُعَد خرقًا لـ "**قاعدة ١٧٥٦**"، التي تُحرم هذه التجارة، إذ أزاحت هذه القاعدة بعيدًا الحماية القانونية لتجارة اعادة التصدير الأمريكية وأخضعتها بصورة كلية للسيطرة التي يمكن للبحرية الملكية فرضها على التجارة المحايدة مع فرنسا وحلفائها، وإن هذا الانعكاس المفاجئ في السياسية البريطانية وما يترتب عليه من تهديد التجارة وازدهارها خلق –**إلى حد كبير**– شكوكًا في الولايات المُتحدة الأمريكية وأعاد طرح كل المخاوف الأمريكية على حقوق الحياد في الوقت الذي أدى فيه ازدياد أبعاد الحرب الأُوربية إلى نشاط كبير في استعمال القوة البحرية البريطانية ضد التجارة المحايدة، وبدأ هذا التحول المثير للسياسة البريطانية يدهور بجدية العلاقات بين الولايات المُتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، فقد بدأ هذا التغير في عام ١٨٠٥م، لكنه على الرغم من ذلك لم يسبب أزمة حتى عام ١٨٠٧م بسبب تغيير الحكومة البريطانية، فضلًا عن أنّ الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون كان لايزال عازمًا على التفاوض ويفضل عقد معاهدة بوساطة مبعوثيه، جيمس مونرو "**James Monroe**" وويلارد بينكني " **Willard Pinckney**"، قاد مـــوت رئيس وزراء بريطانيا ويليام بت[٧] "**William Pitt**" في كانون الثاني ١٨٠٦م إلى تشـكيل وزارة الهويغ في الشـــهر التالي برئاسة اللورد وليام "**Lord William**" ويدهام غرنفيل[٨] "**Wedham Grenville**"، وتولى وزارة الخارجية فيها تشارلز جيمس فوكس[٩] " **Chrles James Fox**"، وكانت هذه الحكومة بصورة عامة توافقية لكن موقفها ثابت تجاه الولايات المُتحدة الأمريكية، إلا أنّها أبطأت –**على الرغم من ذلك**– أنشطة البحرية البريطانية، فقد تبنت اجراءات جديدة تستعملها فقط عندما تكون ضرورية، ومن جانب آخر أجرت محادثات مع مبعوثي جيفرسون مونرو "**James Monroe**" وويلارد بينكني لإبرام اتفاقية من شأنها أنْ تمنح بعض الامتيازات والتخلي عن سياسة الإكراه، وعلى الرغم من هذا الموقف الإيجابي إلا أنّ حكومة الهويغ " **The Whig government**" كانت متأثرة من ضعف موقفها السياسي، فضلًا عن الحاجة إلى الرد على سياسات نابليون بونابرت "**Napoleon Bonaparte**"، وبعد تجدد الحرب قامت بريطانيا بإعادة فرض الحصار على مثلث إلبا وويزر في ألمانيا الذي كانت قد فرضته في عام ١٨٠٣م، وعلى الموانئ الفرنسية في عام

١٨٠٤م، وفي أيار ١٨٠٦م أعلن تشارلز جيمس فوكس عن فتح الحصار الذي غطى كل قنوات الموانئ من اوستيند **(وهي مدينة ساحلية في بلجيكا)** إلى منبع نهر السين في مدينة بورجوندي الفرنسية، وتم السماح للسفن التجارية المحايدة بالتجارة خارج تلك الخطوط الساحلية (Heckscher, 1922, P.10)، وكان هذا الحصار انتقامًا للهيمنة البروسية على هانوفر والحظر البروسي على الواردات من بريطانيا، ومع ذلك كان أُسلوب عمل البحرية البريطانية مرفوضًا من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية ونعني به الحصار المفتوح، وبعد موت جيمس فوكس في آب ١٨٠٦م عاد الموقف الى التأزم وردّ نابليون بونابرت من جانبه بمرسوم برلين في تشرين الثاني ١٨٠٦م الذي منع بموجبه الدول المتحالفة مع فرنسا استيراد البضائع البريطانية، مما أثار قلق التجار البريطانيين, بسبب وضعه بريطانيا ضمن الدول المحاصرة من قبل فرنسا، الأمر الذي دعا ويدهام غرنفيل إلى اصدار أمر للمجلس في كانون الثاني ١٨٠٧م، استهدف تجارة المستعمرات والشحن الساحلي الأُوربي، إذ كانت السفن الأمريكية تعمل في كلا التجارتين على نطاق واسع، وراكمت هذه المسألة إلى جانب المسائل السابقة، التأثيرات على التجارة الأمريكية ممّا حرض الأمريكيين على التفكير بالانتقام وربما إلغاء اتفاقية مونرو– بينكني، إلا أنّ إدارة الهويغ وعلى الرغم من نيتها تسوية القضية، استعملت القوة البريطانية على حساب المصالح الأمريكية، ومن جانب آخر كانت حكومة الهويغ تعمل على تقييد معارضة المحافظين بشأن التجارة الأمريكية، وفي شباط ١٨٠٧م فقد حزب الهويغ السلطة وحل محله حزب المحافظين أو حكومة وليام بت (Heckscher, 1922, PP.108-110).

انتهاك الحياد الأمريكي:

أخيرًا تم خرق الحياد الأمريكي، وسيطرت سياسات البحرية البريطانية بالكامل على العمليات التجارية، وبدأت بسياسة عقوبات على نطاق واسع في أعقاب انتقال السلطة إلى المحافظين، وكانت إدارة المحافظين المُكرسة للانتصار على فرنسا أقل وعيًا إلى حد كبير بمشاعر الأمريكيين من سابقتها، وأصدرت في تشرين الثاني ١٨٠٧م أمرًا للمجلس أكثر صرامة لأجل استعمال التجارة الأمريكية لمجهودات الحرب البريطانية وللأغراض التجارية، وقبل اصدار الأمر، وفي حزيران ١٨٠٧م أوقفت البحرية البريطانية السفينة الأمريكية تشيزبيك وطلبت بإنزال أربعة من أعضاء الطاقم الذين هجروا البحرية البريطانية، إلا أنّ قائد السفينة رفض هذا الطلب وردّت على إثرها السفينة البريطانية بإطلاق النار من دون سابق انذار فقتل ثلاثة من البحارة الأمريكيين وجرح ثمانية منهم، وكانت هذه الحملة من ضمن اجراءات قوية ضد التجارة المحايدة التي تصاعدت جُزئيًا جراء الحاجة إلى القيام بانتقام مؤثر ضد مرسوم برلين، لكن يبدو أنها كانت على الأرجح بسبب الضغط المحلي لأجل تنظيم أكثر وضوحًا للتجارة المحايدة (Sonneborn, 2005, P.12) .

كان المُنظر الرئيس لأوامر تشرين الثاني في المجلس هو مستشار الخزانة سبينسر بيرسيفال **"Sbinsir Birsifal"**، الذي تقبل نصيحة جيمس ستيفن ومجموعة لندن للمصالح التجارية، فقد قدم سبينسر بيرسيفال وجهة نظره إلى الوزارة في ١٢ تشرين الأول، وبرر ذلك بأن التنظيمات الجديدة ستكون للانتقام من التصرفات الفرنسية، وعلى الرغم من أنه اعترف بأن المحايدين سيتضررون، رأى بأنّ شكواهم ينبغي أنْ تكون موجهة ضد فرنسا، ومن جانب آخر لم يتضمن مشروع سبينسر بيرسيفال الحرمان الكامل للتجارة المحايدة، إذ أكد على عدم الرغبة باحتمالية الحرب مع الولايات المُتحدة الأمريكية وأنها تريد فقط استعمال التجارة المحايدة لتعزيز اقتصاد ومصالح بريطانيا الاستراتيجية، وكانت مصلحتها تقتضي أخذ سفن الشحن المحايدة لنقل السلع البريطانية إلى الأسواق الأُوربية بإجبار السفن المحايدة للتوجه إلى الموانئ البريطانية ليتم تحميلها بالمنتجات البريطانية، وقد لخص ذلك سبينسر بيرسيفال فقال: "**فرنسا تقول بأنه لا توجد أُمة سوف تتاجر مع بريطانيا العظمى، لذلك فإنّ بريطانيا ستنتقم من خلال القول بأنّ الأُمة سوف لن تتاجر إلا مع بريطانيا العظمى**". (Heckscher, 1922, P. 90) .

حصلت مناقشات كثيرة بين أعضاء الحكومة البريطانية خلصت إلى نتيجة بأنّ بريطانيا سوف لن تتمكن من ايذاء نابليون بونابرت وستحرض فقط على النزاع مع الأمريكيين، وشعرت بأنّ الموضوع الرئيس للحكومة هو التجارة المحايدة الأمريكية بما أنّ الانتقام ضد فرنسا كان جزءًا من الأسباب التي تقف وراء اصدار المرسوم الملكي البريطاني في كانون الثاني ١٨٠٧م، وتخوف بعض أعضاء الحكومة بأنّ الولايات المُتحدة الأمريكية ستعلن الحرب، وأنّ هذا سيؤذي الصناعة البريطانية، ومع ذلك فإنّ وجهة النظر استقرت على اصدار المرسوم الملكي البريطاني في ١١ تشرين الثاني ١٨٠٧م، وبحلول نهاية عام ١٨٠٧م أصدرت بريطانيا أمرًا لقواتها البحرية بالوقوف بقوة ضد سفن الشحن الأمريكية عن طريق ممارسات الحصار والإكراه والسيطرة على سفن الشحن الأمريكية التي تعد سلاحًا ثمينًا في مواجهة نابليون بونابرت، وفي تجاهل مطلق لحياد السواحل الأمريكية وسيادتها، وكانت هذه الأعمال مُبررة في عيون الحكومة البريطانية، إلا أنّ كلفتها كانت تدهور العلاقات مع الولايات المُتحدة الأمريكية التي تشعر بمزيد من الامتعاض والإهانة، وكان كل من في الولايات المُتحدة الأمريكية يُدرك الأهمية الاستراتيجية للتجارة الأمريكية، وأنّ محاولات بريطانيا استعمالها كسلاح سيقودها إلى استعمال القوة نفسها ضد بريطانيا لأجل المحافظة على ازدهارها وحقوق حيادها وسيادتها، وتمت اعادة صياغة السياسة البحرية البريطانية على ضوء تطوير نابليون بونابرت لسياسته الخاصة لمحاربة التجارة البريطانية والقوة البحرية التي تمثلت بـ"**الحصار القاري**"، إنَّ السياسة الفرنسية إلى جانب الإجراءات التي اتخذها نابليون بونابرت ١٨٠٦–١٨٠٧م، تشير بأن هدفه الرئيس هو اضعاف الاقتصاد البريطاني، وبالتالي المجهود الحربي بدلًا من الانتقام، وقد أشارت إلى ذلك اجراءات فرض الضرائب على واردات القطن في عام ١٨٠٣م، ومصادرة السلع البريطانية في هولندا في كانون الثاني ١٨٠٦م، فضلًا عن الحظر الفرنسي

على السلع البريطانية الداخلة إلى الأسواق الأُوربية بفرضه الحصار على الجزر البريطانية، لأجل استبعاد التجارة البريطانية(Heckscher, 1922, P. 90) .

إنّ الأسباب التي دعت نابليون بونابرت لفرض الحصار القاري كان موضوعًا لكثير من النقاشات، فبعد معركة الطرف الأغر أصبح لا يُمكن لفرنسا تهديد بريطانيا جديًا، وكانت الحرب الاقتصادية الطريق الوحيد الذي يُمَكّن نابليون بونابرت من ايذاء بريطانيا، وبذلك يتسبب في رفع الحصار البريطاني عن فرنسا، فضلًا عن أنّ الاقتصاد الفرنسي سيكون محميًا من المنافسة البريطانية في أُوربا، وعلى الرغم من كل ذلك، لم يكن نابليون بونابرت ينوي تجويع بريطانيا في الحصار، فقد باع لاحقًا الحبوب الفرنسية لبريطانيا وركز على تقييد الصادرات البريطانية، وهذا يُعد إشارة على ضعف قوته البحرية، وأنه حاول صياغة فكرة تجارية تهدف إلى تحفيز هجرة السبائك من بريطانيا بقطع أسواق صادراتها، وتمّ دعم هذه الفكرة بالإجراءات المالية القاسية التي غالبًا ما كان يفرضها نابليون بونابرت كجزء من الحصار القاري، ومن أهم أسباب تلك الفكرة هي حاجته للمال لتمويل حملاته بدلًا من البحث عن الموارد الاقتصادية، وبدأ بالفعل تدفق السبائك خارج بريطانيا بعد عام ١٨٠٨م، لكن ذلك كان بسبب متطلبات حرب الاستقلال الإسبانية التي نشبت بين فرنسا وتحالف إسبانيا– البرتغال عندما غزت فرنسا الأخيرة في عام ١٨٠٧م، وكان هدف نابليون بونابرت الرئيس هو تحويل أسواق الصادرات البريطانية في أُوربا إلى سلاح لإضعاف مجهود بريطانيا الحربي بصورة كبيرة، وكانت هذه السياسة تقوم على فرضيتين، **الأُولى:** اعتماد بريطانيا بصورة كاملة على الأسواق الأُوربية لصادرتها، **والثانية:** تمكّن نابليون بونابرت من ابقاء الموانئ الأُوربية مغلقة، إلا أنّه نادرًا ما حقق الفرضية الأخيرة، إذ إنّ محاولات نابليون بونابرت في إسبانيا وروسيا وأماكن أُخرى لتعزيز الحصار القاري أسهمت بسقوطه أخيرًا، وفي عام ١٨٠٧م تم تعزيز مرسوم برلين بإصدار مرسوم وارسو في تشرين الثاني ومرسوم ميلان في كانون الأول من العام نفسه، وكان نابليون بونابرت قد أمر في كانون الثاني ١٨٠٨م مصادرة كل السلع البريطانية في شمال ألمانيا، في حين أكد على توسيع حدود الإمبراطورية الفرنسية والانتقام من بريطانيا، وقد حاول لاحقًا السيطرة على سفن الشحن الأمريكية, لأجل منع السلع البريطانية من الوصول إلى أُوربا، وقد أطلق مرسوم ميلان الثاني العنان لسفن القرصنة الفرنسية وأعلن بأن أي شحنة محايدة تتوافق مع التنظيمات البريطانية سيتم منعها، وبالتالي ستخضع للأسر والمصادرة من قبل فرنسا، وكان كل هذا جُزءًا من هدف نابليون بونابرت الرئيس لإيقاف الصادرات البريطانية، ومن جانب آخر لم يبدِ نابليون بونابرت في هذه الإجراءات أي احترام لحقوق الولايات المُتحدة الأمريكية (Heckscher, Op. Cit., P.92).

تضمنت الإجراءات الفرنسية في الحرب الإقتصادية انتهاكات لحقوق الولايات المُتحدة الأمريكية تمامًا مثل ممارسات القوات البحرية البريطانية، لكن تأثيرها على الرأي العام الأمريكي كان مُختلفًا، إذ لم تمارس فرنسا الإكراه على البحارة الأمريكيين، وأنّ الكثير من ضوابط تلك الإجراءات يمكن تنفيذها فقط

في الموانئ الفرنسية إذ تكون السفن خاضعة بصورة طبيعية للقوانين البلدية الفرنسية بدلًا من القانون الدولي الذي يُطبق على أعالي البحار، وغالبًا ما كانت الإدارة الأمريكية تَعد التصرفات الفرنسية نابعة من حقوقها السيادية، في حين تطالب بحقوقها الدولية كاملة من بريطانيا، وعلى الرغم من ذلك كان مرسوم ميلان تهديدًا للحياد الأمريكي عن طريق تجاهل الحماية التي يمنحها العلم الأمريكي للسفن الأمريكية، ولذلك يُعد نظريًا تجاهل فرنسا للحقوق الأمريكية نفسه الذي كانت تمارسه بريطانيا، إذ تم تجاهل حقوق الحياد وتم استعمال التجارة المحايدة كأداة للحرب الاقتصادية، وبمتابعة هذه السياسة نجد أن الانتهاكات الفرنسية للحياد الأمريكي وعدد السفن التي تم الاستيلاء عليها كان كبيرًا، لكنها ليست أكبر من التي استولت عليها بريطانيا، فبين عامي ١٨٠٣–١٨١٢م، استولت بريطانيا على ما مجموعه (٩١٧) سفينة أمريكية، لكن من هذا العدد كانت هنالك (٣٨٩) سفينة تم الاستيلاء عليها بعد تشرين الثاني ١٨٠٧م، أي: بعد صدور المرسوم الملكي، ومن جانبٍ آخر استولت فرنسا على (٥٥٨) ســـفينة في المدة نفســـها، منها (٣٥٢) سفينة تم الاستيلاء عليها بعد مرسوم برلين(Perkins, 1961, P. 72) ،

كان للتصرفات البريطانية تأثير أكبر على الولايات المُتحدة الأمريكية من تصرفات فرنسا، إذ إنها لم تكن على وتيرة ثابتة، وكانت أقل تكرارًا، وبموجب القوانين البلدية الفرنسية التي تقبلها الولايات المُتحدة الأمريكية، وعلى النقيض من ذلك نجد أنّ انتهاك بريطانيا لسيادة الولايات المُتحدة الأمريكية كان مُتكررًا وعلى نطاق واسع، وشكل بالنسبة إلى الأمريكيين اهانة بشكل صارخ، فقد حدثت التدخلات البريطانية والمصادرات على مقربة من السواحل الأمريكية وبلغت أوجها في حادثة تشيزبيك.

ردّ الفعل الأمريكي:

كانت تجارة بريطانيا مع الولايات المُتحدة الأمريكية مهمة للتجار الأمريكيين، ولذلك قامت حكومة الولايات المُتحدة الأمريكية بانتهاج دبلوماسية صبورة لمواجهة الضغط المتزايد من القوة البحرية البريطانية، وقد أفشلت تلك الدبلوماسية الجهود البريطانية حتى عام ١٨٠٧م، وقاد الاعتقاد بضعف سياسة الإكراه الاقتصادي البريطانية التجار الأمريكيين إلى مطالبة حكومة بلادهم بالرد على بريطانيا، فأقرت قانون عام ١٨٠٦م غير الملزم الذي يتضمن عدم الاستيراد من بريطانيا، وبما أنّ كلا الطرفين المتحاربين كانا يتصرفان بصورة غير مبالية ضد سفن الشحن الأمريكية، قرر الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون في كانون الأول ١٨٠٧م إيقاف جميع الأنشطة الاقتصادية التي يتطلع إليها كلاهما وَيُساء استعمالها من قبل بريطانيا وفرنسا، وأيضًا لحماية وتأكيد حقوق الحياد الأمريكي، وكان هذا الحظر يعني تدابير محايدة للحماية من الإكراه، وأنه يُعد –إلى جانب إعادة تنشيط قانون عدم الاستيراد– اجراءً مُضادًا لبريطانيا، إلا أنّ هذا الحظر كان له تأثير كبير على القوة الاقتصادية للولايات المُتحدة الأمريكية، لكن الهدف الرئيس منه هو الدخول الأمريكي الايجابي في الصراع الاقتصادي المتنامي بين الدولتين في

أُوربا، ومنذ عام ١٧٩٣م قررت إدارة الرئيس جورج واشنطن انتهاج سياسة حياد صارمة, لحماية وصيانة استقلال وأمن الولايات المُتحدة الأمريكية، لكن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على الأُوربيين المنشغلين بالحرب، وتستغل دبلوماسيتهم ذلك الوضع لمصلحة الولايات المُتحدة الأمريكية، التي حققت منذ عام ١٧٩٣م بعض النجاحات المهمة، وعلى الرغم من ذلك وبحلول عام ١٨٠٧م، بدا أنّ الدبلوماسية كانت غير كافية لمواجهة الحروب الاقتصادية الواسعة النطاق، إذ إنه على الرغم من محافظة الولايات المُتحدة الأمريكية على نفسها خارج الحرب لكنها فشلت في منع الانتهاكات الثابتة والمتكررة لحيادها، وهو الموقف الذي انتهجته لحماية استقلالها، إلا أنّه فشل وكان النجاح الذي تحقق بجهود رجال الدولة الأمريكيين على المدى الطويل مُهددًا بفعل المشاكل التي فرضتها الحروب الأُوربية، فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها بعض الاتفاقيات مثل: اتفاقية جاي عام ١٧٩٤م التي قادت إلى الإنسحاب العسكري البريطاني من مواقع الشمال الغربي واتفاقية بينكني عام ١٧٩٥م بين الولايات المُتحدة الأمريكية وإسبانيا لتحديد حقوق المرور في المسيسيبي التي كانت تُعد نجاحًا للجهود الدبلوماسية الأمريكية، إلا أنها لم تُحدث تغيرات أساسية في السياسات البحرية للدول المتحاربة، وقد اندلعت حرب جديدة في عام ١٨٠٣م بين بريطانيا وفرنسا، مما يعني للولايات المُتحدة الأمريكية تكثيف الحروب الاقتصادية الأمر الذي يؤكد فشل الدبلوماسية الأمريكية التي حققت على الرغم من ذلك نجاحًا ضعيفًا بلغ ذروته في اتفاقية مونرو– بينكني عام ١٨٠٦م(Perkins, 1961, PP. 71-78).

تم توجيه كل من جيمس مونرو ووليام بينكني بالتوقيع على اتفاقية تتعهد فيها بريطانيا باحترام الحقوق الأمريكية بالتخلي عن استعمال القوة البحرية للحصار والاستيلاء والإكراه، وفشلت المفاوضات الودية مع إدارة الهويغ في الحصول على أي شيء سوى بعض التنازلات البريطانية عن عمليات الحصار، وأنّها لم تعطِ بريطانيا تنازلات عن الإكراه أو على المبادئ الأساسية لسياستها البحرية، ولذلك رفض توماس جيفرسون الموافقة على الاتفاقية التي صادق عليها مجلس الشيوخ، وبعد ذلك بمدة قصيرة عاد حزب المحافظين إلى السلطة، وأسهم هذا الفشل الدبلوماسي بخليط من المشاعر القومية، والاستياء، والإحباط، والإذلال، من جانب الأمريكيين، وفي ظل هذه الأجواء كانت هنالك مطالب بنموذج سياسي جديد لتعزيز مصالح الولايات المُتحدة الأمريكية، وأمام تلك التحديات اختار توماس جيفرسون العقوبات الاقتصادية بدلًا من الحرب التي كان يدعو إليها الكثير من الأمريكيين في عام ١٨٠٧م، فاستعملت الولايات المُتحدة الأمريكية كلًا من العقوبات والقوة البحرية سابقًا، لكن في عام ١٨٠٧م كانت العقوبات البديل الوحيد من وجهة نظر توماس جيفرسون لمواجهة التهديد المستمر، التي كان يعدها القوة المثالية الوحيدة لحماية الديمقراطية الجديدة في أمريكا الشمالية ولتكون متحررة من كل الارتباطات، باستثناء الروابط التجارية مع العالم القديم، وقد عمل توماس جيفرسون جاهدًا لتحويل فكرته هذه إلى حقيقة سياسية، ولتحقيق ذلك رأى بأن تكون السلطة في أيدي الأغلبية، مع فرض ضرائب قليلة إلى جانب عدم

تأسيس قوة عسكرية دائمة، وبهذا الأُنموذج من النظام –**كما يعتقد توماس جيفرسون**– بأنه يمكن للفرد أنْ يُحقق النظام الديمقراطي الحقيقي، ولأجل حماية هذه الديمقراطية النامية، أراد توماس جيفرسون السلام والحياد وليس التحالفات المتشابكة, لأنه كان مُدركًا جدًا طبيعة التجربة الديمقراطية الفتية، ولذلك ولأجل مواجهة ضجة الحرب بعد الفشل الدبلوماسي في عام ١٨٠٧م، اختار توماس جيفرسون مسار عمل أكثر توافقًا مع فكرته وأحد أكثر الحقائق المتوافقة كما يعتقد مع الوضع الأمريكي، والحقيقة أنه قدم شيئًا لا يمكن تصوره، فهو بهذا قد ألقى بعيدًا كل مكاسب الاستقلال لسبب واحد، وهو رفضه للحرب، وفي الحقيقة أنّ الحرب كانت غير مُمكنة في عام ١٨٠٧م، بسبب ضعف القوة البحرية الأمريكية وتفوق القوة البحرية البريطانية، وفي هذا السياق يجب علينا أنْ نذكر أن توماس جيفرسون كان مسؤولًا عن ضعف تعزيز البحرية بسبب معتقداته التي ذكرناها، إذ كانت مخاوفه تتلخص في أنّ تأسيس بحرية دائمة يكون خطرًا على الديمقراطية، فقد كان مُتلهفًا لرفع عبء الضرائب ودفع الدين الوطني وتقليل الأُسطول البحري إلى سفن قليلة ضرورية لحماية السفن الأمريكية من هجمات القراصنة، واقترح بدلًا من الأُسطول الحربي بأنْ تكون الولايات المُتحدة الأمريكية محمية من قبل أُسطول كبير من سفن المدفعية الساحلية، ممّا سيجعل الولايات المُتحدة الأمريكية دون قوة بحرية لحماية التجارة أو لإيذاء بريطانيا، ولذلك فإنّ ضعف البحرية –**كما يراها توماس جيفرسون**– سيجنبها الحرب كممارسة بديلة للحياد (James, 2019, P.501)

إنّ استعمال القوة الاقتصادية لم يكن سياسة جديدة بالكامل على الولايات المُتحدة الأمريكية، فقد دافع كل من توماس جيفرسون وجيمس ماديسون في أثناء توليهم مناصب وزارية في الدولة مُبكرًا عن هذا الأُنموذج من السياسة، ويعود سبب ذلك إلى أنه بعد عام ١٧٨٣م، وبسبب عدم استفادتها اقتصاديًا وجدت الولايات المُتحدة الأمريكية نفسها خارج قوانين الملاحة البريطانية، ونتيجةً لذلك وضع جيمس ماديسون بين عامي ١٧٨٩–١٧٩١م مقدمة مشاريع لتمييز السفن البريطانية والسلع بالضرائب، وهدفه من تلك الخطوة هو فرض اتفاقية تجارية على بريطانيا التي تم اخضاعها سابقًا في عام ١٧٨٣م بموجب اتفاقية باريس واجبارها على إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع الولايات المُتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من نجاح معارضة وزير الخزانة الكسندر هاملتون الذي كان يرى مخاطر في كل المواقف التي تعارض السياسة البريطانية، إلا أنّ هذا المُقترح دعا بريطانيا إلى إرسال وزير إلى الولايات المُتحدة الأمريكية في عام ١٧٩١م، وهو الأمر الذي خلق مخاوف لدى التجار البريطانيين، ولاسيما أنّ القوة التجارية النامية للولايات المُتحدة الأمريكية لم تفعل أيّ شيء لتبديد تلك المخاوف، وفي تقريره عن التجارة الخارجية عام ١٧٩٣م، عبّر توماس جيفرسون عن دعمه لفكرة تكريس العلاقات التجارية لحماية الحقوق الأمريكية .(James, 2019, PP. 501-502)

أدى نجاح التهديد بالعقوبات دورًا جُزئيًا في قرار ارسال جون جاي إلى بريطانيا وعقده اتفاقية جاي عام ١٧٩٤م، وكان ذلك قد خلق سابقة مهمة لتوماس جيفرسون بفرض حظر لمدة شهر واحد في عام ١٨٠٦م، لكن هذا الحظر كان أقصر من أنْ تكون تأثيراته العملية معروفة، وكان الإلمام بفكرة العقوبات إلى جانب النجاحات السابقة قد تمت المحافظة عليها لتكون الخطوة القادمة في الأعوام ما بعد عام ١٧٩٤م، وعندما قدم توماس جيفرسون في عام ١٨٠١م وجهة نظره، وفي عام ١٨٠٥م صرح جيمس ماديسون عن اعتقاده بأنّ استعمال العلاقات التجارية "**يُعد حلًا وسطًا بين الخضوع والحرب**"، إنّ المُحاولة العامة الأُولى للضغط الاقتصادي على بريطانيا –**كما ذكرنا سابقًا**– كان قانون حظر الاستيراد في عام ١٨٠٦م، وكان هذا ردًا على قرار ايسكس وحصار فوكس في أيار ١٨٠٦م، وتم تمرير ذلك القانون في كانون الأول ١٨٠٦م، وكانت عملياته لشهر واحد فقط قبل تعليقه نتيجة لضغط التجار الأمريكيين الذين عانوا من الخسائر التجارية الحادة، وقد اعترضوا أيضًا لغموض فقرات هذا القانون، فضلًا عن أنَّ الاجراءات كانت محدودة في النيات وكذلك في التأثير، إذ لم تتضمن حظرًا كاملًا للواردات من بريطانيا واقتصرت على سلع مختارة مثل: المنسوجات الصوفية والقطنية والسلع المعدنية والمنتجات الاستوائية، وأكد القانون على أهمية سوق الصادرات الأمريكية للاقتصاد البريطاني، إلا أنّ هذا الحظر تم تعليقه, نظرًا لحاجة السوق الأمريكية للسلع الصناعية البريطانية، وظل هذا القانون مُعلقًا حتى كانون الأول ١٨٠٧م عندما تم وضع عملياته جنبًا إلى جنب مع قانون الحظر، وكانت تأثيراته الاقتصادية مشوشة، فضلًا عن أنّه لم يمنع الهجوم على تشيزبيك، ويبدو أنه لم يؤدِ أي دور في منع اصدار المرسوم الملكي البريطاني في تشرين الثاني ١٨٠٧م (James, 2019, P. 501).

تجسدت جهود توماس جيفرسون الرئيسة في العقوبات في قانون الحظر الذي بقي مفروضًا حتى عام ١٨٠٩م، فمن حيث الأهداف والحجم والمدة كان هذا أعظم جهد فردي في كل سياسات العقوبات، وفضلًا عن الفشل الدبلوماسي والرغبة في تجاوز الحرب، كان توماس جيفرسون مُتأثرًا بالتقارير الصحفية المنشورة في صحف لندن التي أشارت إلى امكانية عمل بريطاني جديد ضد التجارة المحايدة، إلى جانب الأخبار المتزامنة من فرنسا التي تؤكد بأن الولايات المُتحدة الأمريكية لن تُعفى من عمليات مرسوم برلين، بعد ذلك وصلت أخبار المرسوم الملكي البريطاني إلى نيويورك، وعندما وصلت تلك الأخبار إلى واشنطن، تمكن توماس جيفرسون من اقناع الكونجرس الأمريكي بإقرار قانون الحظر الذي دخل حيز التطبيق في ٢١ كانون الأول ١٨٠٧م (James, 2019, P.501-502).

الخاتمة والاستنتاجات:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:-

١- على الرغم من حداثة وجود الولايات المُتحدة الأمريكية كدولة مُستقلة حديثًا عن بريطانيا، إلا أنها كانت تمثل أهمية استراتيجية مهمة للدول الأُوربية بهيمنتها على التجارة في أعالي البحار.

٢- على الرغم من ممارسات بريطانيا بحق تجارة الولايات المُتحدة الأمريكية، إلا أنّ الأخيرة استمرت بانتهاج سياسة النأي بالنفس عن الانخراط في أي صراع قد يُفقدها المكاسب التي حققتها بعد الاستقلال، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى الحنكة السياسية التي يتمتع بها الزعماء السياسيون الأمريكيون.

٣- انعكس تأثير سياسة الإكراه البريطانية بالضرر على فرنسا، إذ إنّ فرنسا ستخسر فائدة استعمال السفن الأمريكية في نقل تجارة المستعمرات، وبما أنّ الأنديز الغربي الفرنسي تحت رحمة القوة البحرية البريطانية فإنّ مرسوم برلين يُعد محاولة لإجبار التجار الأمريكيين على عدم التعاون مع بريطانيا، لذا حاولت فرنسا استعمال سفن الشحن الأمريكية بصورة أكثر ايجابية في النهاية.

٤- كان الدفاع من أهداف توماس جيفرسون في المقام الأول، إذ إنّ انسحاب سفن الشحن الأمريكية سيحمي السفن وحقوق الحياد، لكن ذلك يمكن تحقيقه بالتخلي الضمني عن أحد حقوق الحياد الرئيسة، وهي حرية المحايدين في التجارة في أي مكان، وبما أنّ بريطانيا وفرنسا تريدان استعمال سفن الشحن الأمريكية، فإنّ القانون سيعمل بصورة سلبية بالنسبة إلى الدولتين لحماية سفن الشحن الأمريكية، وفي الوقت نفسه سيكون هنالك ضغط على الأطراف المتحاربة بحرمانهم من سلاحهم المقصود.

٥- كان توماس جيفرسون يأمل بتحقيق أهداف الأمريكيين بحصر الأُسطول التجاري الأمريكي في الميناء، إذ إنّ هذا من وجهة نظره سيخدم غرضين، **الأول:** حماية سفن الولايات المُتحدة الأمريكية من المزيد من الانتهاكات، **والثاني:** اجبار القوتين البحريتين المتحاربتين على تغيير سياستيهما التي تمنع مرور سفن الشحن الأمريكية والتجارة.

٦- إنّ اجراءات الحظر ستؤثر بصورة سلبية على بريطانيا، فقد كانت تنوي استعمال السفن الأمريكية لفرض السلع البريطانية على الأسواق الأُوربية.

٧- إنّ انسحاب السفن الأمريكية سيجعل هذه المهمة أكثر صعوبة وأقل ربحية، فقد كانت الحكومة الأمريكية تعتقد بأن خسارة ثروة التجارة الأمريكية سيؤذي الاقتصاد البريطاني ويُسبب ضغطًا داخل بريطانيا على الحكومة لتغيير السياسات البحرية لصالح الولايات المُتحدة الأمريكية، ويُعد هذا العمل ايجابيًا -إلى حد ما- عن طريق الاعتبارات العملية التي تميل إلى اظهار الطبيعة الدفاعية الأساسية للحظر.

قائمة المصادر والمراجع:

-الكتب الأجنبية

1. Alfred, T. Mahan. (1898). Lessons of the war with Spain. Boston: Publication Little, Brown, and company.
2. Franck, Thomas M. (1981). Congress and Foreign Policy. USA: Government Printing Office.
3. Heckscher, Eli Filip. (1922). The Continental System: Economic Interpretation. Oxford University Press: Homepage.
4. J. Johnson and J. Richardson. (1806). Belligerent rights asserted and vindicated against neutral encroachments. Core library. Washington State University.
5. James, E. Lewis. (2019). The Burr Conspiracy: Uncovering the Story of an Early. USA: Princeton University Press.
6. Lester, F. Ward, (1922). A Personal Sketch. By Emily Palmer, New York and London: G. P. Putnam's Sons.
7. Marcus, Er. (1961). Opisthobranches from North Carolina. the Mitchell Society.
8. Michael, R. Beschloss. (2003), The Conquerors. Washington: Library of Congress.
9. Miller, Henry. (1961). An Informal Biography. Esta Lou Riley. fort Hays State University: Forsyth library. Kansas.
10. Sonneborn. (2005). Official Gazette of the United States Patent and Trademark. University of Minnesota: Digitized.
11. Stephen, James. (1802). War in disguise. John Bailey Pamphlet Collection (Library of Congress). the United States.
12. Will Kaufman, Heidi Slettedahl Macpherson. (2005). Britain and the Americas: Culture, Politics, and History. Bloomsbury Academic.

-الكتب العربية:

١. أبو علية، عبد الفتاح حسن. ياغي، إسماعيل أحمد. (١٩٩٣). تاريخ أوربا الحديث والمعاصر. الرياض: دار المريخ.

٢. الأدهمي، محمد مظفر. (١٩٨٩). تاريخ أوربا الحديث عصر النهضة-الثورة الفرنسية (القرون١٦-١٨م). الرباط : مكتبة المعارف.

٣. جوردن، جرانت وآخرون. (٢٠٠٨). الحروب العائلية: الصراعات الكلاسيكية في الشركات العائلية والسبيل للتعامل معها. ترجمة: علا أحمد إصلاح . القاهرة: مجموعة النيل العربية.

٤. العولمة، حسن أحمد. (٢٠٢١). سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

-الشبكة المعلوماتية:

1. https://www.noor-book.com
2. https://mewikiar.com/wiki/William_Grenville,_1st_Baron_Grenville
3. https://www.marefa.org
4. https://brockhaus.de/ecs/enzy/article/fox-charles-james

ـترجمة المصادر العربية:

Reference:

1. Abu Aliya, Abdul Fattah Hassan. Yaghi, Ismail Ahmed. (1993). Modern and Contemporary European History. Riyadh: Dar Al-Marikh .
2. Al-Adhami, Muhammad Muzaffar. (1989). Modern European History: The Renaissance Era - the French Revolution (16th-18th Centuries AD). Rabat: Library of Knowledge .
3. Jordan, Grant et al. (2008). Family Wars: Classic Conflicts in Family Businesses and How to Deal with Them. Translated by: Ala Ahmed Islah. Cairo: Nile Arab Group.
4. Globalization, Hassan Ahmed. (2021). Structural adjustment policies and their impact on economic, political and social development. Amman: Dar Al Khaleej for Publishing and Distribution.

---

(١) وهو شكل من اشكال الضغط الاقتصادي تستعمله دولة ضد دولة اخرى للمحافظة على حقوقها الاقتصادية وسلامتها الإقليمية. للمزيد من التفاصيل ينظر: (العولمة، ٢٠٢١، ص٢٧٠).

(٣) معركة الطرف الأغر أو معركة جبل طارق: هي معركة بحرية حصلت بين الأسطول البريطاني من جهة والأسطولين الفرنسي والإسباني من جهة أُخرى قرب رأس طرف الغار جنوب غرب إسبانيا يوم ٢١ تشرين= = الأول ١٨٠٥م، انتهت بانتصار الأسطول البريطاني، وقد سُميت بهذا الاسم تخليدًا لقائد الأسطول البريطاني هوراشيو نيلسون. للمزيد من التفاصيل ينظر: (أبو علية وياغي، ١٩٩٣، ص٢٦٣).

(٣) ويعني انشاء دوريات على سواحل بلد العدو بالسفن الحربية لمنعه من تلقي السلع التي يحتاج إليها لشن الحرب. للمزيد من التفاصيل ينظر: (https://www.marefa.org)

(4) وتسمى ايضًا حرب السنوات السبع التي جرت بين معسكرين ضم الأول: (روسيا القيصرية، والنمسا، وفرنسا)، أما الثاني: فضم (بريطانيا وبروسيا)، وقد اندلعت في عام ١٧٥٦م، وكان مسرح الحرب في أُوربا فضلًا عن المستعمرات البريطانية والفرنسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهت بتوقيع صلح باريس في عام ١٧٦٣م. للمزيد من التفاصيل ينظر: (الأدهمي، ١٩٨٤، ص ١٠٨–١١١) .

(5) ظهر التوسع الفرنسي بعد اعدام ملك فرنسا لويس السادس عشر، إذ طالب المؤتمر الوطني بالحدود الطبيعية لفرنسا التي تتمثل بحدود الألب ومنطقة الراين، لذا انضمت بريطانيا إلى النمسا وشكلت حلفًا ضم أيضًا كل من: (هولندا، وإسبانيا، وسردينيا) في بدايات عام ١٧٩٣م، فأعلنت الحرب على فرنسا التي منيت بخسائر كبيرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: (الأدهمي، ١٩٨٤، ص ١٥٨–١٦٦) .

(6) هي حادثة استيلاء البحرية البريطانية على السفينة التجارية الأمريكية ايسكس في عام ١٧٩٩م عندما كانت تحمل الخمر في رحلة بين ميناء برشلونة في إسبانيا إلى ميناء إسباني في كوبا. للمزيد من التفاصيل ينظر: (Slettedahl and Kaufman, 2005, P.352) .

(٧) ويعرف أيضًا بوليام بت الأصغر ولد في ٢٨ أيار ١٧٥٩م وهو ابن وليان بت الأكبر، تولى الحكم مرتين المرة الأُولى بين عامي ١٧٨٣–١٨٠١م وكان عمره ٢٤ عامًا، ويُعد أصغر من تولى رئاسة الوزراء في تاريخ بريطانيا، والمرة الثانية بين عامي ١٨٠٤–١٨٠٦م، وتوفي في أثناء مدّة حكمه الثانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: (. https://www.noor-book.com)

(٨) وهو سياسي بريطاني تولى وزارة الخارجية للمدة بين عامي ١٧٩١–١٨٠١م في وزارة وليام بت الأصغر وتولى رئاسة الوزراء من شباط ١٨٠٦م إلى آذار ١٨٠٧م، وتوفي في عام ١٨٣٤م. للمزيد من التفاصيل ينظر: (https://mewikiar.com/wiki/William_Grenville,_1st_Baron_Grenville).

(٩) وهو رجل دولة بريطاني يميني بارز، وكان العدو اللدود لوليام بت ولد في عام ١٧٤٩م وناصر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وتوفي في عام ١٨٠٦م. للمزيد من التفاصيل ينظر: (https://brockhaus.de/ecs/enzy/article/fox-charles-james)